

## بيان

### مواصلة التصدي لكل أشكال الهيمنة السياسية والحزبية على المكتب المغربي لحقوق المؤلف

بعد مصادقة المجلس الوزاري الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال شهر أكتوبر الجاري، على مشروع قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا وإضافة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وذلك تجسيدا للعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة حفظه الله للمبدعين والفنانين المغاربة، ونظرا للارتياح وعودة ثقة المبدعين والفنانين بهذا الإصلاح القانوني الذي قام به صاحب الجلالة خلال المجلس الوزاري في ظل ما أصبحت تشهد الساحة الفنية فيما يتعلق بمكتب حقوق المؤلف من ضبابية وارتباك بعد احتجاجات وامتعاض الفنانين والهيئات الحقوقية من الآثار السلبية التي أصبح يعرفها استحواد الوزارة الوصية من خلال التفرد بالتعيينات بالمجلس الإداري وعدم اللجوء لاستشارة منخرطي المكتب المغربي والتحكم في أموال الفنانين والآثار السلبية التي سيتمخض عنها الضغط السياسي والنزعة الحزبية لكل وزير متحزب سيتولى مستقبلا شؤون الوزارة الوصية،  
**وبناء على هذه المستجدات يسجل المرصد الوطني للأغنية المغربية وحماية حقوق المؤلف :**

- 1- تتمين هذه المبادرة الملكية باعتبارها خطوة تقطع الطريق على التعيينات الفردية والريع السياسي والحزبي وتأثيره السوء على التطور الديمقراطي والوضعية المادية للفنانين مع التذكير بالملتزم الذي تقدم به رئيس المرصد الوطني للأغنية المغربية وحقوق المؤلفين مع ملتزمات الهيئات أخرى إلى جناب صاحب الجلالة الملك محمد السادس اعزه الله من أجل ابداء رأيه السديد وتحكيم جلالته العادل وفقا لأحكام الفصلين 42 و 95 من دستور المملكة الشريفة بخصوص مشروع القانون رقم 19.52 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كمؤسسة للحكومة وليس للاستحواد أو الريع السياسي والسلطوي.
- 2- تؤكد مرة أخرى وبهذه المناسبة على ارتياح الفنانين والمبدعين للتسيير الإداري الحكيم والموفق للطاقتين الإداريتين الحاليتين للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتخوف الفنانين من عودة الأوضاع السيئة التي عرفها المكتب خلال فترات سابقة والتي كانت نتيجة استحواد الوزارة الوصية وتحكمها في أرزاق الفنانين وخضوعها للضغط السياسي والحزبي من قبل أصحاب المصالح، دون الأخذ بعين الاعتبار جوهر دستور 2011 الذي يؤكد في الفصل 26 على أ، السلطات العمومية تدعم "بالوسائل الملائمة تنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقتي والنهوض بالرياضة كما تسعى إلى تطوير تلك المجالات وتنظيمها بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة".
- 3- يعرب المرصد الوطني للأغنية المغربية وحماية حقوق المؤلف في جو من النضج والمسؤولية وفي ظل هذا الصمت الرهيب الذي يخيم على الساحة الفنية عن تخوف الفنانين والمبدعين من عدم مشاركتهم الفعلية لتدارك نواقص القانون الذي أصبح يتحكم في مستقبل المكتب المغربي لحقوق المؤلف إذا لم يتم تدارك الأمر وإخضاع أجهزته للديموقراطية وروح الدستور وفقا لخصوصية المجال الفني وللأعراف والتقاليد الدولية.
- 4- نسجل استمرارينا في الولاء المطلق لخدمة قضايا وطننا والتجاوب المطلق مع الإصلاح الدستوري بقيادة عاهلنا المفدى والاستعداد التام للتضحية ومقاومة الاقصاء الممنهج والتلقائي لحضورنا في المهرجانات وتجاهل أعمالنا الإبداعية وتحمل الهيئات الحكومية التجاوب مع ضعف النفوس وميتي الضمان من مسؤولي التنظيمات النقابية الفنية ومتاجري النزاهة الذين يعزفون على أوتار قضايا الفساد ونشر الفتن بين صفوف الفنانين ويبرعون في التغني بالشعارات الجوفاء مقابل الامتيازات الشخصية.
- 5- وبناء على هذه المعطيات يدعو المرصد الوطني للأغنية المغربية وحماية حقوق المؤلف كافة الفنانين والمبدعين والهيئات النقابية والجمعية إلى الرفع من وثيرة التعبئة لكون خطوة الإصلاح التي قام بها صاحب الجلالة في المجلس الوزاري بداية خير ومحطة أخرى للاحتجاج بقوة على الاستخفاف بمطالب الفنانين وتمثيلاتهم والاستعداد لمواصلة التصدي لكل أشكال الهيمنة السياسية والحزبية على المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الدار البيضاء في 24 أكتوبر 2022

المرصد الوطني لمبلي الأغنية  
المغربية وحماية حقوق المؤلفين  
O.N.C.M.A

الرئيس:  
سعيد الإمام

